الأنباء
الثلاثاء 11 يونيو 2013

ناقش أهمية إصدار التشريعات المساعدة للتحول إلى الحكومة الإلكترونية

المؤتمر الوطني للتشريعات الإلكترونية يستكمل ورشة عمله وأنشطته

استكمل المؤتمر الوطني للتشريعات الالكترونية أنشطته بالجلسة الرابعة وترأسها عضو مجلس الأمة خليل عبدالله ومقررا لها مريم خالد الزمامي، وقالت نائب المدير العام للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات ماجدة النقيب إن عناصر المنظومة التشريعية المطلوبة للتشريعات الإلكترونية تحتاج لتعامل خاص بسبب طبيعة الدور الحكومي الذي يختلف عن بقية القطاعات الأخرى، إذا إنه ليس فقط مقدما أو مستفيدا من الخدمة بل هو أيضا مشرع ومنظم لأعمال القطاعات الأخرى في الدولة.

وأضافت النقيب ان هناك حاجة فعلية إلى وجود تشريع خاص بالتعاملات الإلكترونية يجرم الاستخدامات السيئة للحاسب الآلي التي تلحق الضرر بالآخرين، إضافة إلى حماية الحقوق الخاصة بالملكية الفكرية، وحماية حقوق المستهلكين المرتبطة بالتعاملات الإلكترونية سواء عمليات البيع والشراء الإلكتروني.

وأوضحت النقيب أهمية الاحتياجات التشريعات للتعاملات الإلكترونية سواء ما يخص التوقيع الالكتروني والمستند الإلكتروني والخصوصية وحماية البيانات والسجلات الحكومية والدفع الإلكتروني، إضافة إلى الجرائم الإلكترونية.

من جانبه، قال مدير إدارة تطوير النظم في الهيئة العامة للمعلومات المدنية د. طارق إبراهيم الراشد إن الهيئة العامة للمعلومات المدنية قامت ببناء البنية التحتية للمفتاح العام كجزء أساسي من مشروع إصدار البطاقة الذكية، مشيرا الى أنها تمثل الهوية الإلكترونية للفرد في التعاملات الإلكترونية، كما أنها تمثل هوية الشخص في الحياة العملية.

وأضاف الراشد ان الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات اعتمد حلول الهيئة للبنية التحتية للمفتاح العام للكويت وقد أصدر مجلس الوزراء قرارا للجهات الحكومية للتنسيق مع الهيئة في مشاريع البنية التحتية للمفتاح العام والربط مع البوابة الالكترونية لدولة الكويت المطورة من قبل الهيئة.

وقدم الراشد شرحا حول استخدام البطاقة المدنية في التوقيع الالكتروني والتنقلات فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي وآلية المعلومات فيها.

من جانبها، قالت الخبيرة الهندسية بإدارة الخبراء بوزارة العدل م. أميمة العصيمي انه

جانب من إحدى فعاليات المؤتمر الوطني للتشريعات الإلكترونية

د.اتحاد البحر: الكويت خطت خطوات كبيرة في مجال التعاملات الإلكترونية الحكومية من خلال البوابة الإلكترونية الرسمية للدولة

صلاح المباركي: الوسائط الحديثة تستخدم أنظمة التراسل والنشر والبث لكل أشكال محتويات البث عبر الموجات الكهرومغناطيسية

د.عبدالعزيز التركي: هناك مخاطر تتعرض لها الخدمات الإلكترونية

الخرينج كرّم المشاركين في المؤتمر الوطني للتشريعات الإلكترونية

كرّم نائب رئيس مجلس الأمة مبارك بنية الخرينج المشاركين في المؤتمر الوطني للتشريعات الإلكترونية بالنيابة عن رئيس مجلس الأمة علي الراشد.

وقام الخرينج بتوزيع الشهادات التقديرية على المشاركين بعد حفل العشاء الذي أقامه رئيس مجلس الأمة علي الراشد على شرفهم.

مبارك الخرينج

رغم تخصيص الحكومة لموارد بشرية ومالية كبيرة إلا أن ترتيب الكويت عالميا في مستوى سهولة استخدام الحكومة الإلكترونية في تراجع، مما يثبت أن هناك خللا في الآلية المستخدمة حاليا في النظم المتبعة في تكنولوجيا المعلومات.

وأضافت العصيمي ان هناك معايير ووسائل لقياس سهولة استخدام موقع الحكومة الإلكترونية يجب اتباعها قبل البدء بتطبيق مبدأ الحكومة الإلكترونية ولعل من ضمنها التشريعات القانونية لتوجيه المؤسسات الحوكمية لتمكين جميع فئات المجتمع من استخدام المواقع الإلكترونية.

وقال مدير إدارة نظم وتخطيط الموارد المؤسسية ورئيس فريق الخدمات الالكترونية بوزارة المالية بدر السليطين: نريد سن تشريعات بالتوقيع الالكتروني ونحن نقدم خدمات ونظما مالية خاصة بالجهات الحكومية، مشيرا الى ان خدمات التحصيل موجودة حاليا للمواطنين ولبعض الجهات. واضاف السليطين اننا سنتعامل بالشبكات الالكترونية مستقبلا وسيوفر علينا الكثير من الجهد والتوفير ونريد قانونا خاصا بالشبكات الإلكترونية والعقود الالكترونية وسيساعدنا في وجود عقود الكترونية. من جانبها، قالت المدير التنفيذي والعضو المنتدب لشركة مشاريع البحر عالية عبدالعزيز البحر، نحن منذ عام 99 نريد سن القوانين والتشريعات بالتعاملات الالكترونية، مشيرة الى انها تؤيد انشاء هيئة ومنظومة الكترونية قادرة على خلق بنية تحتية للتعاملات الالكترونية.

واضافت البحر ان الحكومة الالكترونية مطلب ضروري لا سيما مع التطور التكنولوجي العالمي، لافتة الى ان هناك حاجة ماسة للتعاملات الالكترونية.

وشددت البحر على ضرورة وجود هيئة مستقلة للمعلومات والشهادات الرقمية، مستشهدة بالتجربة الاماراتية والسعودية في هذا المجال المتقدم من التكنولوجيا. وطالبت البحر بهوية الكترونية وطنية تحمل الاشخاص والشركات للتعامل المحلي والدولي يكلفها وجود هيئة وتشريعات قانونية.

ثم تحدث رئيس الفريق الاستراتيجي في لجنة الكودات في مجلس الوزراء الدكتور المهندس جاسم الفهد عن التشريعات الالكترونية وركز على المشاكل التي تواجهها الكويت في مجال سن التشريعات والتي تتمثل في نقص اللوائح المنفذة للقوانين في الدولة، وتحدث عن تطبيق نظم الكودات وتاريخ استخدامها وأهميتها وقال إن غالبية اللوائح المستخدمة يتم كسرها بالقضاء. وشدد الفهد على أن ضرورة انشاء الجهاز الوطني للكودات في الكويت والذي يكمل المنظومة التشريعية للدولة والذي يفترض ان يلحق به جهاز تدريبي بهدف السعي نحو بناء دولة نموذجية، مضيفا ان من اوائل من استخدم نظام الكود استراليا.

واستكمل المؤتمر الوطني للتشريعات الإلكترونية فعالياته بالجلسة الرابعة وترأسها د.عادل الطبطبائي ومقررا لها عمر عبداللطيف العجيل.

وقالت مديرة البوابة الإلكترونية في الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات د.اتحاد محمد البحر انه مع بداية الألفية الجديدة توجهت الكويت نحو النهضة التكنولوجية لمواكبة التطورات المتلاحقة في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في مختلف المجالات والتحول الى مجتمع المعرفة من خلال منظومة الحكومة الإلكترونية.

وأضافت البحر أن الكويت خطت خطوات كبيرة في مجال التعاملات الإلكترونية الحكومية من خلال البوابة الإلكترونية الرسمية للدولة والتي تمثل مدخلا واحدا للمواطنين والمقيمين والجهات الحكومية وقطاع الأعمال والزائرين للحصول على المعلومات والخدمات الحكومية إذ تحتوي البوابة على وسائل التواصل الاجتماعي والتي تتيح للجمهور التفاعل والمشاركة في تقديم الآراء والاقتراحات والأفكار.

وشددت البحر على اهمية التشريعات في تحقيق منظومة الحكومة الإلكترونية إذ قام الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع الجهات المعنية بالدولة بإعداد مشروع قانون المعاملات الإلكترونية، تضمن هذا المشروع: قانون التجارة الإلكترونية ـ التوقيع الإلكتروني ـ الدفع الإلكتروني ـ الخصوصية وحماية البيانات.

وأشارت البحر الى انه تأكيدا لاهتمام الدولة وسعيها في توفير الحماية اللازمة لجميع فئات المجتمع التي تستخدم التعاملات الإلكترونية، وحرصها على التنمية، فإن احتياجات البيئة الرقمية وتطبيقاتها تتطلب تكامل الجهود من خلال اطار عمل وطني لبناء وتعزيز الثقة في الخدمات الإلكترونية واستخدامات تكنولوجيا المعلومات تشارك فيه مؤسسات الدولة المختلفة (التنفيذية والتشريعية وقطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني) لوضع خطة عمل.

بدوره، قال وكيل وزارة الإعلام صلاح المباركي انه بفضل التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات والبث والنشر اصبحت اجهزة الاتصالات والهواتف الذكية رقمية بل ان القادم منها سيستخدم الوسائط الحديثة التي بدورها تستخدم انظمة التراسل والنشر والبث لكل اشكال محتويات البث عبر الموجات الكهرومغناطيسية المرتبطة بالأقمار الصناعية الرقمية والهاي دفنشن HD وأصبحت وسائل الاعلام الصحف والمحطات الإذاعية والقنوات الفضائية تبث وتنشر موادها وبرامجها من الأساليب والتقنيات النمطية إلى البث والنشر الإلكتروني بل تستخدم وسائط ووسائل الاعلام الحديث.

وأشار المباركي الى ان كل جريدة اصبح لديها موقع إلكتروني وكذلك الحال ينطبق على القنوات التلفزيونية والإذاعية ووسائل الإعلام الحديث التويتر والفيسبوك والانستغرام واليوتيوب والواتساب والفايبر والسكاي بي والكاميرات واستديوهات البث باستخدام شبكة الإنترنت ووسائط متعددة تواكب التكنولوجيا المتطورة في عالم الاتصالات والنشر والبث، مضيفا ان هذه التكنولوجيا الحديثة في أنشطة البث والنشر والترويج جعلت العالم كالقرية الصغيرة وأصبحت تلك التكنولوجيا المنتشرة دون منظومة تنظم عملها وتراقب جودة ادائها وتحافظ على الملكية الفكرية لها وتحمي المجتمع من الجرائم الإلكترونية اصبحت حاجة ملحة تواكب انشطة دول العالم المتقدم في استخدامها في خدمة المجتمعات وحمايتها والمحافظة على قيمها وثوابتها وحفظ كرامات الناس وتحديد مسؤولياتهم وواجباتهم نحو الآخرين وحفظ سرية بياناتهم ومعلوماتهم الخاصة وأنشطة القطاعات المختلفة في الدولة ومنها بيانات المناقصات والتعليم الإلكتروني وكل انشطة الخدمات الإلكترونية عبر البث والنشر. من جانب آخر، قال مدير عام شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة KNET عبدالله خالد العجمي ان التجارة الإلكترونية تعتبر جزءا لا يتجزأ من منظومة التكنولوجيا التي تهدف الى تسهيل التعاملات التجارية اليومية، ويتلخص هذا المصطلح حول عملية القيام بتنفيذ معاملات تجارية من خلال الإنترنت او الطرق الإلكترونية المعتمدة لهذا الأمر، مما يجعل من الضروري أن يكون لهذا التطور المتلاحق في الناحية الالكترونية ما يقابله من إطار قانوني يحدد كيفية عمله ونطاقه وأحواله.

وزاد العجمي ان بوابة الدفع الالكتروني التي تقدمها شركة «كي نت» تعتبر من أبرز معالم التجارة الإلكترونية في الكويت، وهي منظومة الكترونية تربط ما بين العديد من القطاعات (الحكومية، المصرفية، التجارية، وغيرها) بالإضافة الى تسهيل عمل المعاملات التجارية والحكومية على مستوى الأفراد والمؤسسات. واختتم العجمي بأنه بناء على ما سيتم تقديمه في المؤتمر سيتم طرح بعض التوصيات التي من شأنها ان تساعد في إيجاد تشريعات الكترونية تخدم جميع الأطراف المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في الكويت من ناحية وتساعد في القضاء على الاحتيال والجرائم الالكترونية من ناحية أخرى.

وفي مداخلة لرئيس المخاطر التشغيلية ببنك برقان د.عبدالعزيز ابراهيم التركي حول إدارة مخاطر الخدمات الالكترونية شرح خلالها المخاطر التي تتعرض لها الخدمات الإلكترونية وأنواعها والتحديات التي تواجهها وكيفية ادارتها والتحكم فيها مستعرضا الحلول لذلك.

بدوره، قال المستشار القانوني بنك بوبيان وممثل عن اتحاد المصارف د.فايز عبدالله الكندري في مداخلته حول «التعاملات الإلكترونية المصرفية بين الواقع والطموح» ان البنوك في حاجة للتعاملات الإلكترونية للمنافسة في تقديم أفضل وأسرع خدمات مصرفية للعملاء بما يحفظ حقوق البنك ومساهميه ويحفظ السرية المصرفية، مشيرا الى ان التعاملات الإلكترونية ليست جديدة على البنوك، بل ان البنوك أولى الشركات التي قطعت شوطا مهما بالمجال، من خلال التعامل الإلكتروني والحسابات المصرفية وتقديم خدمات مصرفية الكترونيا والكفالات المصرفية الإلكترونية.

وأشار الكندري الى انه هناك حاجة ملحة لاكتمال البيئة التشريعية من اجل الاثبات الالكتروني، والرهن الالكتروني، التوثيق الالكتروني، مضيفا ان هناك حاجة ملحة لقاعدة بيانات الالكترونية، من خلال سجل المساهمين، ومحاضر الجمعيات العمومية العادية غير العادية، والمخولين بالتوقيع عن الشركات ونظامها الأساسي أو عقد التأسيس، والتأمينات العينية الواردة على أسهم وحصص الشركاء، والتأمينات العينية الواردة على العقارات، وأوضاع العقارات وملاكها، وشهادة الأوصاف وغيرها.

وأضاف الكندري انه هناك تحديات تشريعية وعملية متمثلة في الرسمية التشريعية والمايزة التشريعية والقيود الرقابية واعتبارات حفظ حقوق البنك. وتحدث الاستاذ المساعد في قسم علوم الحاسوب بجامعة الكويت د.محمد علي الملا حول التوقيع في الشبكات النقالة، قائلا انه مع توسع أسواق الاتصالات المتنقلة وانتشار الهواتف المحمولة مؤخرا، أصبحت الاجهزة المحمولة اليوم بمثابة عملاء في شركة الانترنت، وقد بدأ البعض في استخدام هذه الأجهزة لشراء المنتجات من الانترنت واستقبال رسائل البريد الالكتروني وما الى ذلك من خدمات الشبكة العنكبوتية. وأضاف الملا انه ينبغي لمثل هذه التطبيقات الاستعانة بتقنية التوقيع الرقمي لحماية الخصوصيات، ولكن الأجهزة المحمولة لديها قدرات حسابية محدودة، كما ان عمر البطارية فيها قصير، لذلك تعد خوارزميات بروتوكولات التوقيع الرقمي التقليدية والتي تستند الى التشفير غير المتناظر ليست مناسبة للاجهزة النقالة، مشيرا الى انه يقترح طريقة للتوقيع الرقمي تستند الى ملقم «SBS: Server Based Signature» معدة خصيصا لهذا الهدف، الى جانب تحقيق نفس مستوى أمن بروتوكولات التوقيع الرقمي التقليدية، فإن هذه الطريقة باستخدام SBS تقلل من تعقيد العمليات الحسابية المطلوبة على الأجهزة النقالة، كذلك تقلل فترة الاتصال بين الجهة الموقعة والجهة التي تتحقق من التوقيع. هذا وتبين نتائج البحث ان هذه الطريقة المقترحة فعالة ومفيدة جدا لنظم الاتصالات المتنقلة.

● سلطان العبدان وهديل بوحيمد ـ موفدة مجلس الأمة

البوص لتعديل قانون الأحداث

قدم النائب سعد البوص اقتراحا بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة 22 من القانون رقم 3 لسنة 1983 في شأن الأحداث، وجاء في القانون:

مادة أولى

تضاف فقرة جديدة الى المادة 22 من هذا القانون رقم ثانيا ونصها كالتالي:

سعد البوص

لا يجوز في جرائم الجنح حجز الحدث الذي لا يتجاوز عمره 15 سنة لأكثر من 6 ساعات أو حبسه احتياطيا، ويستكمل التحقيق معه مطلق السراح على أن تقوم جهة التحقيق بتسليمه لولي أمره أو الى من يكون أهلا لذلك من أقاربه أو أي شخص آخر مؤتمن ويتعهد بإحضاره حين طلبه للتحقيق.

مادة ثانية

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة ثالثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون.

وجاءت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة الى المادة 22 من القانون رقم 3 لسنة 1983 في شأن الأحداث: لقد استهدف المشرع عند إصدار القانون رقم 3 لسنة 1983 في شأن الاحداث إبعاد الحدث عن نطاق العقوبات المقررة في قانون الجزاء وتبني بدلا من ذلك الاتجاه نحو الرعاية الاجتماعية للحدث ومعالجته بتدابير اجتماعية خالية من أي معنى الايلام والزجر المتوافر في العقوبات الجزائية، ومن أخص التدابير الاجتماعية لحماية الحدث من العقوبات الجزائية عدم التوسع في عقوبة الحبس الاحتياطي، لاسيما في جرائم الجنح، لذلك جاء التعديل المقترح بإضافة فقرة جديدة الى المادة 22 من القانون رقم 3 لسنة 1983 وتستهدف عدم حجز الحدث لأكثر من 6 ساعات وعدم حبسه احتياطيا في جرائم الجنح، على أن يستكمل التحقيق معه مطلق السراح تفاديا لترويعه أو زجره، وهي المعاني التي قصدها المشرع في قانون الاحداث.

فيصل محمد الهاجري

أمير الحكمة والعطاء

ان زيارات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، حفظه الله ورعاه، لشيوخ وأبناء القبائل لهي قمة الديمقراطية الحقيقية، حتى استغربت من قول احد شباب المعارضة من أبناء القبائل هذه الجملة «زيارة صاحب السمو الأمير لدواوينا تكفينا عن الانتخابات فهذه هي الديمقراطية زيارة الأب لابنائه، ولم يعد يعنينا الآن اربعة اصوات او صوت واحد او يبقى هذا المجلس او يحل فنحن اخطأنا في حق انفسنا وزيارة صاحب السمو الأمير أصلحت ما في انفسنا».

كلام جميل ومعبر من هذا الشاب الذي كان يعارض من اجل المعارضة ولا يغادر ساحة الارادة في اجتماعاتها السابقة، الا انني كنت انصحه واتحاور معه ومع غيره من الشباب كثيرا من قبل الانتخابات الماضية التي كان لا احد يريد ان يسمع شيئا منا، وبعد الانتخابات بشهرين وعندما هدأ ثوران الشباب كنت اقوم بزيارات مكوكية وبشكل يومي لدواوين من مختلف الشرائح والاعمار، واقيم احيانا ندوات في بعض التجمعات الشبابية وبمجهود فردي استطعنا ان نقنع مجاميع من الشباب التي بواسطتها استطعنا ان نتعرف على مجاميع شبابية اخرى ونزورها في اي مكان في الدواوين والقسائم الزراعية والاسطبلات، كانت الآراء غير متشنجة مثلما كانت قبل الانتخابات الاخيرة، بدأ الشباب يتحاور معنا بل ويتجاوب واستطعنا بفضل من الله ومنته ان نقنع الكثير والكثير من الشباب ومن متوسطي العمر ايضا وكبار السن، وكنا نقول ومازلنا نقول ان المعارضة لم تكن معارضة من اجل برامج تنموية او من اجل مشاكل الشباب، او معارضة من اجل تطوير الخدمات من تعليم وصحة او معارضة من اجل القضاء على البطالة او بناء المدن الاسكانية إنما كانت وللأسف لهم خصومة مع الحكومة، بل تمادوا وهم الذين كانوا يدعون إلى احترام الدستور وتطبيق القانون، إلى التعدي على القانون من اقتحام لمجلس الأمة والى مظاهرات في الشارع وعبث في الأمن والى التعدي على الرموز، ماذا بقي من قانون علينا أن نحترمه وأنتم الذين بأيديكم تم بطر حرمة القوانين، وبعد كل هذا ينادون بالإمارة الدستورية والحكومة المنتخبة ورئيس وزراء شعبي مطالبهم هذه، أهي من الدستور أم من اماني تريدون من خلالها الانقلاب على الدستور؟ فالحمد لله أن الغالبية من الشعب الكويتي تعي ذلك وأدرك الشعب مخاطر ما تفعله هذه المعارضة التي تريد أن تقوض الأمن وأن تخترق النظام فاليوم عليهم قضايا منظورة أمام المحاكم وهم طلقاء وليس أحد منهم في السجن، ولو أنهم قالوا ربع ما قالوا في دول أخرى لتم سجنهم ومن دون محاكمة، وهاهم وجهاء القبائل يطلبون ويتوسلون صاحب السمو الأمير للعفو والصفح عنهم مع العلم أن كثيرا من شيوخ القبائل كانوا يؤيدونهم في بعض ما كانوا يدعون إليه ولكن بعضهم عرف أنه مخطئ والآخر علم أنها فتنة ستدمر البلد. أحد اعضاء المعارضة يقول ويصف علم بلادي العزيز بأوصاف غير لائقة وهو بعدها يرفع علم لجهات أخرى، وهذا تناقض عجيب، والله لو كنت في بلد غير الكويت لكنت في السجن لكن احمد الله أنك في الكويت وأن من يحكمك هو صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد حفظه الله.

● انجازات صاحب السمو الأمير حفظه الله (2006ـ2013)

أ ـ في المجال الصحي

1ـ انشاء مستشفى جابر وهو اكبر مستشفى في الشرق الاوسط والافتتاح العام المقبل.

2ـ انشاء مبان وابراج بجانب المستشفيات الحالية وتوسعة المستشفيات وتأهيلها من جديد.

3ـ انشاء وافتتاح مستشفى القلب.

4ـ توسعة وانشاء وتأهيل المستشفى الصدري ومستشفى الامراض السارية ومستشفى الولادة.

5ـ انشاء وافتتاح 2 مراكز طبية للكلى.

6ـ فتح المجال للقطاع الخاص في انشاء وافتتاح 8 مستشفيات خاصة و14 مركزا طبيا و6 مستوصفات.

ب ـ في المجال التعليمي

1ـ انشاء المدينة الجامعية في الشدادية وهي اكبر مدينة جامعية في الشرق الاوسط وسوف تستقبل طلاب 3 كليات هذا العام وسيستكمل بناؤها بعد عامين.

2ـ افتتاح الكليات الجديدة للتعليم التطبيقي بعد شهرين في منطقة العارضية.

3ـ فتح المجال للقطاع الخاص في انشاء وافتتاح الجامعات الخاصة والكليات المتخصصة.

ج ـ في المجال الاسكاني

1ـ انشاء مدينة صباح الأحمد والتي تستوعب تقريبا 10 آلاف وحدة سكنية وتضم جميع المرافق من مستشفيات وجامعة ومعاهد واسواق وحتى المصانع الخفيفة والمتوسطة.

2ـ انشاء مدينة جابر والتي تستوعب حوالي 6,700 وحدة سكنية شاملة جميع المرافق.

3ـ انشاء منطقة شرق الصليبخات حوالي 1700 وحدة سكنية.

4ـ انشاء مدينة سعد العبدالله حوالي 6000 وحدة سكنية شاملة جميع المرافق.

5ـ توزيع 500 وحدة سكنية في النسيم.

يعني ان هناك حوالي 25 ألف وحدة سكنية وزعت اثناء حكم صاحب السمو الأمير بالاضافة الى 100 ألف قطعة سكنية سلمتها البلدية للاسكان، اضافة الى مشاريع سترى النور قريبا مثل مدينة المطلاع والخيران وغيرها.

د ـ في المجال الصناعي والزراعي

1ـ انشاء اكثر من 300 مصنع حكومي وأهلي من عام 2007ـ2012.

2ـ ارتفاع الصادرات الكويتية بنسبة 73٪ في عام 2011 عن عام 2010.

3ـ توزيع العديد من القسائم الزراعية والصناعية على الافراد والمؤسسات.

4ـ في احصائية للهيئة العامة للزراعة كان عدد الاشجار في الكويت عام 2007 (350) ألف شجرة ونخلة اما العام الماضي فارتفعت الى اكثر من مليون شجرة ونخلة تملكها الهيئة العامة للزراعة.

ه ـ في مجال المواطن

1ـ منحة اميرية للمواطنين تكررت مرات عديدة من أموال نقدية الى اسهم مجانية وتموين مجاني.

2ـ رفع الرواتب بشكل عام 3 مرات.

3ـ رفع رواتب المتقاعدين.

4ـ اقرار 27 كادرا وظيفيا للعديد من وزارات ومؤسسات الدولة.

5ـ مكافأة نهاية خدمة للموظفين العسكريين المتقاعدين اضافة الى راتب آخر يتقاضاه.

6ـ راتب للمرأة الكويتية غير العاملة.

بالاضافة الى كل هذا فان سعر البنزين والديزل والكهرباء والماء عندنا هو الاقل في العالم اجمع. فشكرا يا صاحب السمو الأمير، وأدام الله عليك الصحة والعافية، وأدام الله علينا نعمة الأمن والأمان.